١٢٧

على التغيير فاذا لم يجئ الابواب الثلثة بقي ستة ابواب
الباب الاول منها فعل يفعل بضم عين مضارعه موزونه نصر ينصر
لموازنته اياه في الحركات والسكنات وانما اختص الفاء والعين
واللام للموازن لما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق التي
هي من مخارج الكلمة فيرجح به فعل على نحو جعل ويكونه اعم
الافعال معنى يرجح على نحو علم وعلى نحو عمل بكثرة استعماله ويتبع
عينه ويزاد في الرباعي لام ثانية فيقال فعلل في وزن دحرج
للافادة في الآخر ادنا فالحري ان يزاد من جنس الآخر وعلامته
اي ما يعلم به ذلك الباب ان يكون عين فعله مفتوحا في الماضي
كنصر ومضموما في المضارع كينصر وانما سمي الاول ماضيا لدلالته
على الزمان الماضي والثاني مضارعا لمضارعته اي مشابهته باسم
الفاعل في الحركات والسكنات ووقوعه صفة للنكرة مثل مررت
برجال ضارب ويضرب ومستقبلا ايضا لدلالته على الزمان الا
المستقبل وانما قدم هذا الباب على الباب الثاني نظرا الى ان الضم
فوقي وقوي وقصدا الى التدريج في النزول من العلو الى السفلى
وعلى الثالث لاختلاف حركاته في عين الماضي والمضارع كاختلاف
معناهما فيكون اصلا لما فيه من تطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف
وللكثرة لان الثالث بحرف الحلق وعلى الرابع بفتح عين ماضيه
ان قلت عين مضارع الرابع مفتوح قلت نعم لكن فيه ثقل ضمه

فان قلت

فان قلت ثقله اذا كان في كلمة واحدة قلت الماضي والمضارع
ههنا في حكمها لان البحث عن بيان الباب وهو لا يحصل الا بعد
ذكرهما كما لا يتبين معنى الكلمة الا بعد ذكرهما وقدم على الخامس
والسادس لتحقق المخالفة المطلوبة فيه وفتح عين ماضيه
وللكثرة لان الخامس لا يجيء الا من الطبائع والنعوت والاستعمال
السادس قليل لزانه لا يسبب من الاسباب وبناؤه اي وضع
ذلك الباب كائن للتعدية غالبا اي في غالب الاستعمال
وقد يكون اي قلما يكون بناؤه لازما مثال الفعل المتعدي
الباب نحو نصر زيد عمرا لان نصر زيد الفاعل قد يتعدى ومثال اللازم
منه نحو خرج زيد فان خرج زيد الفاعل لازم في نفسه ولم يتجاوز
الآخر والظاهر ان ايراد لفظ نحو بعد ذكر لفظ مثال زائد كما لا
لا يخفى ثم عرف المتعدي واللازم فقال المتعدي هو ما اي الفعل
الاصطلاحي الذي يتجاوز فيه فعل الفاعل اللغوي الذي هو الحدث
المضمون له الاولى ان يقول عن الفاعل لوضوحه لفظا ومعنى لان
الموصول حينئذ يكون كناية عن الفعل اللغوي الذي هو المجاوز في الحقيقة
وتسمية الفعل الاصطلاحي متعديا لتضمنه اياه كما يسمى فعلا لذلك
ولا يلزم اخذ اللغوي والاصطلاحي معا في الحد والاسناد المجازي
لا غير ما حمله على المحدود الذي هي صفة ولا خلو الموصول عن العائد
الا بتقدير بعيد كما رأيت وكذا القول في تعريف اللازم الى المفعول

Copyright © King Saud University